جهود اسبانيا لتوسيع نفوذها التجاري في الساحل المتوسطي للمغرب

خلال القرن 19م

The Spanish effort to expand its commercial leverage ouer the Mediterranean coat of Morrocco in the 19'c

د/ محمد أحميان – المغرب

Ahmiane2008@hotmail.fr

ملخص:

شكل غزو فرنسا للجزائر، سنة 1830م، إيذانا بتغيير طبيعة العلاقات المغربية الأوربية. وتكرس الوضع عقب انهزام الجيش المغربي في حرب إسلي، سنة 1844م، الذي أظهر عجز المخزن وضعفه؛ فكثفت الدول الأوربية ضغوطها عليه ليتسنى لها فرض نفوذها، خصوصا في المجال الاقتصادي، بل سعت سعيا حثيثا لربطه بعجلة الرأسمالية.

وفي هذه الظروف، حاولت اسبانيا الاستفادة من الوضع، لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الشمالي للمغرب، متعللة بالحقوق التاريخية. خاصة أمام الانتكاسة الذي تعرض له الاستعمار الاسباني في أمريكا اللاتينية. لذا حاولت الدوائر العليا في مدريد بلورة اديولوجياتها الاستعمارية لمنافسة باقي القوى الامبريالية.

Abstract:

The Frensh invasion onto Algeria in 1830 was as a declaration of the change in the nature of Euro-Moroccan relationships. Hence, the fact that confirmed this change, was the Moroccan military defeat in Isli confrontations in 1844. The European countries intensified its pressure over Morocco so as to impose their authority, mainly in the economic domain. They even Tried to attach it to the capitalist system.

In the mid of these circumstances, Spain tried to benefit from this situation in order to assure its foothold in the northern coast of Morrocco, pretending that, by its historical rights, especially after its retrogression in Latin America. For this reason, the higher authorities in Madrid tried to boost its imperialist ideology to compte with the rest of the imperialist powers.

مــقـــدمــة:

شكل غزو فرنسا للجزائر، سنة 1830م، إيذانا بتغيير طبيعة العلاقات المغربية الأوربية. وتكرس الوضع عقب انهزام الجيش المغربي في حرب إسلي، سنة 1844م، الذي أظهر عجز المخزن وضعفه؛ فكثفت الدول الأوربية ضغوطها عليه ليتسنى لها فرض نفوذها، خصوصا في المجال الاقتصادي، بل سعت سعيا حثيثا لربطه بعجلة الرأسمالية.

وفي هذه الظروف، حاولت اسبانيا الاستفادة من الوضع، لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الشمالي للمغرب، متعللة بالحقوق التاريخية. خاصة أمام الانتكاسة الذي تعرض له الاستعمار الاسباني في أمريكا اللاتينية. لذا حاولت الدوائر العليا في مدريد بلورة تصوراتها واديولوجياتها الاستعمارية لمنافسة باقي القوى الامبريالية.

وقد شهدت المبادلات التجارية ما بين اسبانيا والمنطقة الشمالية للمغرب، نتيجة ذلك نموا مهما، بفضل تدشين سياسة تجارية جديدة، تختلف عما كان سائدا قبل القرن التاسع عشر؛ فأضحت الثغور المتوسطية المحتلة للمغرب، مراكز حيوية، لتسرب النفوذ التجاري الاسباني إلى عمق الريف[1]، وحلقة وصل لربط الريف بمحيطه الخارجي.

1. اهتمام الإسبان بتوسيع نفوذهم التجاري في ساحل الريف:

تميزت بداية القرن 19م، بمبادرات إسبانية خجولة لتوجيه أنظارها إلى الساحل الإفريقي، إلا أن هذا التوجه ما فتئ أن تغير، مع تبلور الاتجاه الأفريقاني، الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام بدراسة تاريخ إفريقيا وثقافتها. وإن كان الفضول الأكاديمي والفكري واضحا لدى زعماء الأفريقانية، غير أنه لم يكن غاية في حد ذاته، بل ركزت الأفريقانية رغبتها على تحقيق الاختراق السلمي لإفريقيا[2]. وقد وصل الاهتمام الإسباني –خاصة الكطلاني– بالريف إلى أقصى درجاته مع أواسط القرن 19، وتعالت الأصوات الداعية إلى العمل من أجل التدخل في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط[3]، لاسيما في ظل الإكراهات المتزايدة، للحفاظ على السيادة الإسبانية في جزر الهند الغربية والمستعمرات الآسيوية، فولت أنظارها إلى الساحل الإفريقي لتوسيع نفوذها.

ونتيجة الاهتمام بالتجارة مع شمال إفريقيا، عملت "الجمعية الاقتصادية لبرشلونة" (La Sociedad Económica de Barcelona)، سنة 1856، على بعث

رسالة إلى الملكة إزبيلا الثانية (Doña Isabel ll)، بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز التجارة الإسبانية في إفريقيا[4]. واشتد نشاط الأفريقانية خلال عقد الثمانينيات من القرن 19م، بانطلاق حركة نشيطة للجمعيات الجغرافية الاستكشافية والاقتصادية، قادها رجال الأعمال الإسبان، وخاصة من البورجوازية الكطالونية، التي بدأت بدراسة مجتمع شمال المغرب لفهم ثقافته، وجغرافيته، وتاريخه... بغية توسيع تعاملها التجاري معه، في إطار ما اصطلح عليه "بالاختراق السلمي" عبر تنشيط المبادلات التجارية[5]. وذلك بعد أن أرجع منظّرو الأفريقانية عدم نجاح إسبانيا في مستعمراتها القديمة في الكاريبي والمحيط الهادي، بالأساس إلى الجهل بهذه المناطق؛ لذا دعوا إلى تجنب هذا الخطإ، بالوصول إلى معرفة وافية للممتلكات الإسبانية الإفريقية، وذلك ما يمكن تحقيقه عن طريق رسم الخرائط، وتوجيه البعثات، والقيام بالدراسات[6].

وقد تبلورت هذه الجهود من خلال القيام بعدة رحلات استكشافية؛ كرحلة: "خوسي مريا موركا" (Jose María de Murga) تحت اسم مستعار " El Moro Vicaino"، "وخواكين كوتيل" (Joaquín Gatell) تحت اسم " El kaid Ismail"، "وخوسي بود" (Jose Boada) ... وغيرهم[7]. وأيضا في ميلاد العديد من الجمعيات، وإصدار المجلات، التي أنيط بها مهمة تدعيم هذا التعامل، ومنها[8]:

- Congreso de Geografía Comercial.
- Sociedad de Geografía Comercial de Barcelona.
- Revista de Geografía Comercial Publico.
- Revista de Geografía Colonial y Mercantil.

لقد كان لهذه الحركة النشيطة للجمعيات الجغرافية الاستكشافية والاقتصادية، التي عرفتها إسبانيا، تأثير مباشر على توسيع النفوذ التجاري؛ إذ نادت كل تقاريرها بتشجيع تلك المبادلات، والتأكيد على المزايا الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من جراء التغلغل السلمي. ولأهمية أدوار هذه الجمعيات، التي وإن استهدفت خدمة مصالح اللوبي الاقتصادي، فهي في نفس الوقت تخدم اتجاه الدولة الهادف إلى بسط النفوذ على ساحل المغرب؛ مما جعلها تتلقى دعما ماديا سخيا من الحكومة. فقد أكدت مثلا "الجمعية الجغرافية التجارية لبرشلونة" (la Sociedad de Geografía Comercial de Barcelona)، أن تأسيسها كان لغرض وطني، يتجلى في نشر وقائع الجغرافيا التجارية، ونشر إحصائيات حول منتوجات التصدير والاستيراد، ودراسة الوضع الحالي للمستعمرات، والترويج لها، والتنقيب عن الوسائل العملية لتأسيس مستوطنات جديدة، وتشجيع المستكشفين للقيام برحلات من أجل فتح أسواق جديدة أمام التجارة الإسبانية[9].

وقد منح انضمام "خواكين كوسطا" (Joaquín Costa)[10] إلى "الجمعية الجغرافية التجارية لبرشلونة"، نفسا قويا لها؛ فبدأت الدعاية النظرية للقيام بعمليات نشيطة لتعزيز الادعاء الاستعماري للجمعية. وفي هذا الاتجاه، دعت إلى عقد مؤتمر لمناقشة القضايا الجغرافية والسياسية والتجارية، والذي حضره أزيد من 1200 شخص، من بينهم 658 ممثلا عن الجمعيات الجغرافية. وناقشت، في أولى الجلسات، مواضيع تتعلق بالإمكانيات التي تتيحها السواحل الشمالية لإفريقيا، وتجارة إسبانيا معها، والممتلكات الإسبانية والأماكن التي يمكن أن تستعمر، والعناصر المناسبة لإقامة المنشآت الصناعية والموانئ الحرة[11]. وقد توجت هذه الجهود، بعقد المؤتمر التأسيسي للأفريقانيين بقصر

الحمراء بغرناطة، في مارس 1884م. ومن بين النقط الرئيسية التي أجمع عليها في المؤتمر[12]:

- تعديل بنود الاتفاقية التجارية مع المغرب.
- تعزيز خطوط الملاحة بين إسبانيا والمغرب.
- تشييد ميناء في جزر كبدانة.
- تحسين وضعية ميناء سبتة.
- الاهتمام بالطرق المؤدية إلى المناطق الداخلية.
- تحويل الحصون إلى مقاطعات مدنية.
- القيام بالاستغلال العلمي والتجاري لأراضي الريف.

قد كانت "الجمعية الجغرافية التجارية لبرشلونة"، ومن ورائها الرساميل والشركات الكطلانية، من أبرز المساندين لهذه التوجهات؛ لكون ميناء برشلونة هو المستفيد الأول، باستقباله أزيد من 6000 رأس من الأبقار المغربية سنويا، وحمولات متنوعة ومهمة من الحبوب والجلود؛ فتولد نتيجة لذلك، الطموح لتوسيع هذا التعامل، وعملت هذه المؤسسات على إرسال بعثاتها إلى الريف، من أجل الوقوف على حقيقة الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة. وفي هذا الصدد، أقدمت "الجمعية الجغرافية التجارية لبرشلونة" سنة 1884م على إرسال أحد مبعوثيها وهو "ستورنينو خمنيث" (Saturnino Jiménez)، من أجل رصد الإمكانيات التجارية لساحل الريف، قصد وضع قاعدة تجارية في الحدود المغربية الجزائرية قرب جزر كبدانة، ليتجه إشعاعها نحو وجدة ومليلية[13]. علما بأن "كلوديو لوبيث" (Claudio Lopéz)[14]، طلب سنة 1883، من "خوسي ريكار خيرلت" (José Ricart Giralt)[15]، تقديم دراسة حول تأسيس

خطوط بحرية جديدة، تربط مباشرة المراكز الإسبانية في ساحل الريف مع برشلونة، وتخصيص هذه الشركات جزءا من نشاطها التجاري للنقل الجماعي للمسافرين[16].

وأمام النجاح التي حققته البورجوازية الكطالونية، في توجيه طموحاتها نحو مناطق الساحل الشمالي للمغرب، بدأت تمتد هذه الحركة إلى مختلف المناطق الإسبانية، لتعزيز مصالحها في المنطقة. فتأسست بإشبيلية سنة 1885م، "جمعية الأفريقانيين" (Sociedad de Africanista)[17]. وفي نفس الاتجاه، أرسلت "الجمعية الاقتصادية لأصدقاء البلاد" (Sociedad Económica de Amigos del País)، بعثة نحو ساحل إفريقيا من أجل تعميق دراسة هذا المجال لتسهيل الاستغلال التجاري، بتسويق المنتوجات الإسبانية، إسوة بما قامت به "الجمعية الجغرافية التجارية لبرشلونة"18. وتم نفس الأمر في مورسيا (Murcia)، حيث أنشئت "الشركة التجارية الإسبانية–الإفريقية" (La Compaña Comercial Hispano-Africana) سنة (1885)، وشكلت "بعثة واد ملوية S.A"، لتقوم في دجنبر 1886م، بنشر تقرير تشرح فيه أغراضها التجارية (الاستيراد والتصدير)، وأهمية المواد التي يمكن الحصول عليها، كالحلفاء، والنخيل، والمطاط، والفلين والحبوب. وكان يدير هذه الجمعية، المستكشف الافريقاني "ستورنينو خمنيث"[19]. وهكذا ظهرت رغبة جامحة، لدى رجال الأعمال الإسبان، لتنمية التجارة مع ساحل الريف، وتعويض انتكاساتها في أسواقها القديمة في أمريكا اللاتينية.

ومع نهاية القرن 19م، ستتقاطر المزيد من البعثات على الضفة الجنوبية للمتوسط، مظهرة اهتماما بالغا بشؤون الساحل المتوسطي للمغرب؛ حيث وصل إلى طنجة الكونت "كرلوس دي كدو" (Carlos de Gado)، وبجانبه اثنان من الكطالونيين الآخرين، وهما "خوسي بود "(José Boada) و"إنريكي كيّاسو" (R. Enrique

Collaso)، وقدموا سلسلة من المشاريع للرفع من العلاقات التجارية الإسبانية المغربية، وكذا تم إنشاء شركة مساهمة برأسمال كبير في طنجة. فضلا عن تأسيس غرفة التجارة في سبتة، لتكون منفذا لتوجيه تجارة شمال المغرب. وفي الآن نفسه، طالب الإسبان –الإخوان "گودو" (Godo)- حكومتهم بالتدخل لدى المخزن لحماية مشاريعهم؛ عن طريق مطالبة السلطان بالتنازل عن قطع أراضية في فاس والقصر الكبير لإنشاء فندقين[20]. ورغم المكتسبات التي حققتها تلك البعثات، إلا أنها لم تسلم من انتقادات عدة، فأصبح لزاما عليها التجنّد للدفاع عن مشروعيتها.

2. الأفريقانية والمشروعية:

لاشك في أن النشاط الأفريقاني، الذي قاده اللوبي الاقتصادي، سعى للدفاع عن مشروعيته، وتقديم المبررات اللازمة لتبرير توجهه؛ فتعددت الحجج لإقناع كل من الجناح المحافظ في الحكومة، والمجتمع الإسباني بمختلف تلويناته. "فالجمعية الجغرافية لمدريد"[21]، ركزت خطابها أساسا على الحقوق التاريخية، والعلاقات التقليدية التي كانت قائمة بين ضفتي المضيق، ثم القرب الجغرافي، وكذا على الدافع الإستراتيجي، من خلال تعزيز القدرات الدفاعية لسبتة ومليلية، ومنع القوى الأخرى من الاستقرار قبالة السواحل الإسبانية التي يمكن أن تشكل خطرا على أمن إسبانيا. أما اقتصاديا، فقد أثار الأفريقانيون مسألة المنافع الاقتصادية التي يمكن جنيها من جراء هذا التوسع. ولإقناع المفكرين ورجال الدين، كان من اللازم تغيير نبرة الخطاب، فأثاروا ضرورة تعزيز الضفة الجنوبية للمتوسط بالقيم الحضارية الأوربية، والتبشير بالديانة المسيحية[22].

كما ركز الأفريقانيون، على الوحدة الجغرافية التي تربط شبه الجزيرة الإيبيرية بالمغرب، إذ يرى خواكين كوسطا، أن مضيق جبل طارق لا يفصل بين دولتين وشعبين،

بل هو عبارة عن نهر، وكلتا ضفتيه تنتمي إلى نفس الأمة، فالبنية الجيولوجية والمناخ والنباتات التي تنتشر في الشمال هي نفسها في الجنوب. أما على المستوى العرقي، فإن البربر كما قال هم "أشقاؤنا"؛ إذ ينتمون إلى نفس الجنس المتوسطي، الذي يتميز بشعر أشقر وعيون زرقاء، وإننا عشنا نفس المصير والتاريخ المشترك الذي يمتد لقرون[23]. بذلك جعل من الماضي حاضرا، فكانت حججا متكاملة مخاطبة مختلف الأطياف الفكرية، وموجهة إلى جميع الفئات الفاعلة في المشروع الأفريقاني.

وبهذا الخطاب، حاول الأفريقانيون زعزعة اللامبالاة تجاه السواحل الجنوبية للمتوسط، وجعل العمل الأفريقاني عملا وطنيا، وأي اعتراض يعني الوقوف في وجه مصلحة الوطن. وتقتضي هذه المصلحة تكاثف الجهود بين مختلف المكونات، وتجاوز العمل الفردي لأرباب المصانع والتجار؛ إذ أشارت إحدى مقالات "مجلة الجغرافية التجارية" (Revista de Geografía Comercial)، لعام 1888م، إلى أنه "سيكون من المفيد لرجال الصناعة والتجار الإسبان العمل معا في شراكة، لتغطية نفقات إرسال الوكلاء والرحالة لدراسة الوضع في البلاد وتقديم منتوجاتهم، مثلما يقوم نظراؤهم الإنجليز والفرنسيون، وخصوصا الألمان، الذين بفضل هذا النظام يقومون بأعمال تجارية كبيرة في جميع أسواق العالم"[24]. فتزايد الاندفاع الأفريقاني في ظل هذا التنافس الإمبريالي، للتأثير أكثر في المجتمع والدوائر الرسمية الإسبانية.

وركز الأفريقانيون على شراسة التنافس الإمبريالي، وضعف حضور إسبانيا فيه لإثارة المسألة الإفريقية. وتعالت عدة أصوات منتمية إلى "الجمعية الجغرافية لمدريد"، موجهة مجموعة من الانتقادات للحكومة، لعدم اتخاذها إجراءات تمكنها من زيادة نفوذها في المغرب، باستغلال موقع الثغور المتوسطية، وتوقيع اتفاقيات مع المخزن المغربي، وبناء خط السكك الحديدية يربط مليلية بتازة عبر تافرسيت، للتصدي لخطر المشروع الفرنسي

القاضي بربط الجزائر بوجدة ثم فاس عبر تازة[25]. وأشار أحد زعماء هذا الاتجاه (خواكين كوسطا)، في المؤتمر الذي دعت إليه "دائرة الاتحاد التجاري" (Círculo de la Unión Mercantil)، سنة 1882م، حول موضوع التجارة الإسبانية في الساحل المغربي، إلى أن "التجارة الخارجية للمغرب تقدر بحوالي 250 مليون ريال، هذا المجموع أكثر من نصفه يعود لإنجلترا بنسبة 60%، وفرنسا تساهم ب 25%، وتوزع الباقي –أي 15%– بين البرتغال وإسبانيا وبلجيكا. انظروا جيدا أيها السادة، البرتغال تتقدم على إسبانيا، النسبة التي توافق إسبانيا تنخفض إلى أقل من 4%، وقسم هام من ذلك يتجه إلى الصادرات، وهي نسبة أعلى بكثير من الواردات؛ مما يعني أن السوق الصناعية الإسبانية لم تفتح بعد في المغرب"[26]. إنه خطاب بليغ، لدغدغة أطماع الإسبان للتوجه نحو المغرب، وليست إشارته إلى النسب المرتفعة لإنجلترا وفرنسا إلا لجذب الانتباه، وتدارك الوضع، بينما ذكره النسبة الضعيفة التي تساهم بها إسبانيا، تحمل في طياتها دعوة لمضاعفة الجهود.

ولتبيان محاسن المشروع الأفريقاني، والدفاع عنه، أقدم أصحاب هذا الاتجاه على نشر مجموعة من الأعمال في المجلات التي أنشئت لهذه الدعاية. ففي عام 1886م، نشرت "مجلة الجغرافية التجارية" مقالات عدة حول "التجارة الإسبانية في المغرب"، ركزت على ضرورة أخذ إسبانيا نصيبها من التجارة مع الساحل الإفريقي[27]، ونشرت أيضا في سنة 1886م، عملا واسعا حول "التجارة في شمال غرب إفريقيا"[28]. وللأهمية التي أضحت تحتلها تجارة ساحل الريف في الخطاب الأفريقاني، فقد تحدث "خوسي ريكار خيرلت" (1886م)، في العرض الذي قدمه إلى "المؤتمر العام لمركز كطالونيا" (Consejo General del Centro Catalán) عن "تجارتنا مع الساحل

الإفريقي"[29]. وعلى هذا الأساس، فلم تعد التجارة مع السواحل الإفريقية بالنسبة للأفريقانيين مسألة ثانوية، ولكن رغم ذلك ظل الحضور التجاري الإسباني بها باهتا.

وفي هذا الإطار، نشر قنصل إسبانيا في تطوان "تيودرو دي كويباس" (Teodoro de Cuevas) ، سنة 1897، في "مجلة الجغرافية الاستعمارية والتجارية" (Revista de Geografía Colonial y Mercantil)، مقالا تحت عنوان: "وسائل تعزيز التجارة الإسبانية في المغرب"، حاول من خلاله تبيان حقيقة المبادلات التجارية الإسبانية مع المغرب، مؤكدا على غيابها تقريبا مقارنة بما وصلت إليه المبادلات مع إنجلترا وفرنسا وألمانيا، متحسرا على المشاركة الضئيلة أو المنعدمة من قبل المؤسسات الصناعية والتجارية الإسبانية، وتقصيرها في ولوج هذا المجال الحيوي[30]. والانتقاد نفسه، وجهه سكرتير "الجمعية الجغرافية لبرشلونة"، الذي انتقد لامبالاة الحكومة والأفراد، من رجال الصناعة والشركات البحرية، تجاه الحالة التي آلت إليها التجارة الإسبانية مع المغرب[31].

وكان للعرض الذي قدمه خوكين كوسطا، حول "التجارة الإسبانية في إفريقيا"، دور مهم في انتعاش العمل الأفريقاني. هذا بالإضافة، إلى فعالية "مؤتمر الجغرافيا الاستعمارية" (Congreso de Geografía Colonial) (1883م)، الذي شاركت فيه العديد من الشخصيات البارزة وممثلي الشركات. علاوة على مساهمة بعض وجهاء الريف، الذين طالبوا إسبانيا بمنحهم حمايتها، وإقامة علاقات تجارية معهم[32]، بينما ردت الوثائق المخزنية ذلك لسوء المعاملة التي تلقوها من ممثلي المخزن[33]. غير أن الحادث شكل للأفريقانيين مبررا للتدخل، من أجل القيام "بواجب إنساني"، والمتمثل في تقديم يد العون للأهالي[34]. وقد استغل الأفريقانيون، هذا الوتر الإنساني الحساس لتوسيع نفوذهم التجاري، باعتماد تدابير من جانب كل من الحكومة والخواص، ممثلة في ضرورة

الإقبال على معرفة لغة الأهالي وعاداتهم، وتشجيع أعمال الخير والمحبة، وإنشاء المدارس والمستشفيات ودور العجزة، وتحويل الحصون الإسبانية إلى أسواق مفتوحة، وتثبيت الوكلاء التجاريين؛ حيث تنمية التجارة ستكون في مصلحة الشعبين. وبهذا التوجه السلمي، والاحترام تجاه الأهالي، "سنهيمن عليهم كإخوة لنا وليس كأعداء"؛ حسب تعبير "خوسي ريكار خيرلت"[35]، لكون الحرب لن تخدم المصالح التجارية، بقدر ما سوف تؤثر عليها. إذ رأى الأفريقانيين، أن قوة البلد لا تقاس بالانتصارات العسكرية، ولكن بحجم الأسواق التي تسيطر عليها، وإن الخيار السلمي أفضل وسيلة لتشجيع التجارة بين إسبانيا وإفريقيا. ويكمن الهدف الأساس، في تحقيق مكاسب اقتصادية، وليس المجد العسكري[36]. وشكل الاختراق السلمي بالنسبة إليهم، أحسن وسيلة لتعزيز نمو التجارة، عبر إصلاح المعاهدة التجارية لعام 1861، وتحسين الخدمات الملاحية ما بين إسبانيا والمغرب، وتمديد شبكة الطرق، وحماية التجار الإسبان المستقرين في المغرب[37].

لقد أظهرت المصالح الاقتصادية الكطلانية (الجمعية الجغرافية لبرشلونة)، رفض ميل الاتجاه الرسمي للدولة نحو دول أمريكا اللاتينية، باعتبارها مصدر الشرور التاريخية لإسبانيا، رغم تأييدها سنة 1897م، فكرة إنشاء "معهد أمريكا اللاتينية" (Instituto Iberoamericano) في برشلونة، إلا أنه اختار أن يولي اهتماما أكبر للقضايا الإفريقية والمغربية خصوصا[38]. وقد ألح "رودريگيث أركويا" (Rodriguez Arroquia)، سنة 1878، المنتمي إلى "الجمعية الجغرافية لمدريد"، على ضرورة التركيز على المغرب وعلى البحر الأبيض المتوسط، باعتبار ذلك مدخلا لحل مجموعة من المشاكل التي تتخبط فيها إسبانيا[39]. وقد ازداد الخطاب الأفريقاني توهجا في المناطق التي ازدهرت تجارتها مع بلدان المتوسط؛ مثل كطالونيا ومنطقة الأندلس. أما سياسيا، فقد كان

جل أنصار ذلك الخطاب تحت مظلة الحزب الليبرالي، أو ينتمون إلى تيار الوسط الجمهوري[40].

وهكذا، أبان الاتجاه الأفريقاني عن حماس كبير، مقابل تعامل باهت للجانب الرسمي، في معالجة القضايا ذات الصلة بالعمل الإسباني في المغرب، فيما يخص تشجيع وتنمية التجارة، وتطوير الاتصالات الخارجية والداخلية، وإنشاء الموانئ المختلفة وتحديثها[41]. ومن هنا جاء الاهتمام بتحسين وضعية الميناء الطبيعي لجزر كبدانة، لما له من مميزات تعين على تسهيل الملاحة التجارية الأوربية[42]، بالإضافة إلى أهميته الإستراتيجية، للوقوف سدا منيعا في وجه أي تسرب فرنسي انطلاقا من الجزائر، وخاصة بعد المحاولات الفرنسية لتوسيع الحدود الجزائرية نحو مليلية (1890م-1884م)[43]. وعموما، فقد خص الأفريقانيون التجارة مع الساحل المتوسطي للمغرب باهتمام كبير، وأصبحوا ينظرون إليه بوصفه مصدرا للثراء الاقتصادي، وأداة لمد النفوذ السياسي والثقافي لإسبانيا.

وسوف يلتهب النشاط الأفريقاني أكثر، مع التوسع الإمبريالي في إفريقيا، وتمكن بعض القوى من احتجاز مكانها فيها (سيطرة فرنسا على الجزائر وانجلترا على مصر)[44]، وخاصة في أعقاب خسارة المستعمرات الاسبانية في منطقة الكريبي والمحيط الهادي، وزيادة التنافس في المغرب. وفي هذا الإطار، ستركز أنظارها على إخضاع شمال إفريقيا، ودعوة الحكومة لرفع أدائها للسيطرة على المنطقة، وتوسيع مناطق نفوذها في المغرب، والدفاع عن المصالح الإستراتيجية لإسبانيا في المنطقة[45]. وساد اعتقاد لدى الأفريقانيين، أن الهياكل الرأسمالية في إسبانيا، قادرة على تحقيق التنافس في الأسواق الإفريقية مع القوى الأوربية، وأنها تتوفر على الإمكانيات الكفيلة لتحقيق ذلك إذا ما استغلت بشكل صحيح، وإعطاء المبادرة للقطاعات التجارية والمالية[46]. وتعتبر "الجمعية الجغرافية لمدريد"، عنصرا

أساسيا في التأثير على القرارات السياسية المتعلقة بالعمل الاستعماري، وتحديدا ما يتعلق بالمغرب، نظرا لنفوذ أعضائها في هياكل الدولة، وسيطرتهم على المناصب العليا[47].

3. الانتقال من الأفريقانية إلى "المغربانية":

إن فقدان إسبانيا لمستعمراتها في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، واشتداد التنافس الإمبريالي حول المغرب، جعلها تعمل على تنقيح إديولوجيتها "الافريقانية". وفي هذا السياق، بدأت تتبلور حركة اهتمت بالمغرب، أطلق عليها اسم "المغربانية" (El Marroquismo)، وتم تدشينها من طرف "المراكز التجارية الإسبانية-المغربية"[48]، من أجل إعطاء دفعة قوية للعمل في شمال المغرب. وقد عجل بإنشائها التوقيع على الوفاق الودي الفرنسي-الإنجليزي في أبريل 1904م، والفرنسي-الإسباني في أكتوبر 1904م. وشكل الوفاق الفرنسي—البريطاني، تغيرا جذريا في موقف اثنتين من أقوى الدول المهتمة بالمسألة المغربية، وكان هذا التطور موضوع دراسة ومباحثة من قبل مجلس "الجمعية الجغرافية لمدريد"، وأكد أمينها العام "لويس تور إبالو" (Luis Tur y Palau)[49]، أن من العار أن تخسر إسبانيا المغرب، وأن حدوث هذا الأمر يعني انهيار الصناعة الإسبانية[50].

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن فقدان البورجوازية الصناعية الكطالونية لأسواقها في مستعمرات الكاريبي والفلبين، جعلها تبحث عن بدائل لتوسيع أسواق ترويج منتوجاتها. وجاء تأسيس هذه المراكز، بهدف اتخاذ وتفعيل إجراءات عملية، لتجاوز الضعف الاقتصادي لإسبانيا، وتجاوز العقبات القانونية والبيروقراطية المعيقة للتجارة، وكل ما يحد من النفوذ التجاري الإسباني في المغرب، والتي لا تتجاوز 5% من صفقات المغرب، بينما الأنشطة التجارية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا، تفوق بشكل واضح ما حققته إسبانيا[51].

لقد أنشئت هذه المراكز، تحت قيادة "إميليو كوربيا" (Emilio Corbella)، ونشطت انطلاقا من برشلونة ومدريد وقرطبة ومالقة واشبيلية وطنجة، بهدف تعزيز التغلغل الاقتصادي لإسبانيا في المغرب[52]. وأصبح "إدوارد سڤيدرا" (Eduardo Saavedra)[53]، أول رئيس لمركز مدريد. أما مركز برشلونة فترأسه "مريانو بوگ ڤيس" (Mariano Puig y Valls)، وطور برنامج عمل هذه المراكز، أشخاص على دراية بالحياة الصناعية والتجارية والمعرفية والنقل البحري، من أجل وضع تصور مواتي لتنمية وتوسيع الأعمال التجارية والصناعية في المغرب، ويصبح المغرب سوقا لبيع المنتوجات الإسبانية نتيجة لذلك[54]. وللتأثير أكثر، أسست هذه المراكز التجارية مجلات ناطقة باسمها[55]؛ مثل:

- Revista Política y Comercial (Barcelona 1905).
- África, Revista Española Ilustrada (Barcelona 1906).
- España en África (Madrid 1908).
- África Espanola (Madrid 1913).

هكذا إذا غدت المراكز التجارية أبرز المؤسسات النشيطة ضمن تيار التسرب السلمي، وخاصة بعد 1898م، مع خلق جو جديد من النشاط التجاري الإسباني في المنطقة، بتشجيع من الدولة وأصحاب رؤوس الأموال[56]؛ لتعزيز النفوذ الإسباني من خلال تقوية الصادرات الإسبانية. كان ذلك أيضا مفيدا لشركات النقل / الشحن والبنوك، بالإضافة إلى امتصاص فائض السكان العاطلين على العمل[57]؛ ليصبح بذلك المغرب مخرجا مهما لمشاكلها الاجتماعية، وحلا لأزماتها الاقتصادية؛ فبدأت إسبانيا يوما بعد يوم تشعر "بالتعاطف" الكبير والمتزايد نحو المغرب[58].

لذا، ناضلت المراكز التجارية الإسبانية-المغربية، بحماس وإيمان ووطنية كبيرة، من أجل تجاوز حالة الركود التجاري لإسبانيا في المنطقة[59]؛ إذ عملت جادة لخلق معرض دائم في مليلية للمنتوجات "الوطنية"، تم فتحه في عام 1916، وحمل في طياته بذور التوسع التجاري على نطاق واسع، من خلال الدعاية النشيطة لصالح منتوجاتها (الإسبانية) في أسواق الشمال الشرقي. ويسمح المعرض، للأوروبيين والأهالي بالإطّلاع على المنتوجات الموجودة، ومعرفة المساهمات والشروط والأسعار وكل التفاصيل المتعلقة بالسلع[60]؛ لتكسير العزلة التي عاشتها الحصون، ومد نفوذها التجاري إلى مناطق بعيدة، بجعلها مركز التسوق الرئيسي في المنطقة.

وبمبادرة من المراكز التجارية الإسبانية-المغربية، وبحضور ممثل عن التاج الإسباني، ووزير الخارجية "خوان بيريث كبيرو" (J. Perez Caballero)[61] و"خوسي رويگ إبيرگدا" (José Roig y Bergadà)[62]، تم عقد المؤتمر الأول، الذي ترأسه "إدوارد سڤيدرا" (Eduardo Saavedra)، وأعطى دليلا على الاهتمام الذي توليه إسبانيا للمسألة المغربية[63]. وتلته مؤتمرات أخرى في سرقسطة (1908م)، وبلنسية (1909)، ومدريد (1910م)، مؤكدة على ضرورة تعليم اللغة العربية، ودراسة الشريعة الإسلامية[64]، وتعزيز نفوذ الثقافة الإسبانية في إفريقيا، ولاسيما من خلال اللغة، وفق خطة دقيقة ومدروسة[65]؛ فتمكنت المراكز التجارية، في ضوء هذه الرؤية، من بلورة حركة استعمارية امتدت إلى مختلف الحقول المعرفية، والاقتصادية، والجغرافية والتاريخية...إلخ.

وفي هذا الإطار، أقدمت المراكز التجارية الإسبانية-المغربية، بتاريخ 8 أكتوبر 1907م، على إصدار بيان أمام الكورتس (البرلمان)، من أجل تنبيه النواب إلى أنه: "من دون خطة شاملة ومركزة، سوف لن تكون كل الجهود ذات جدوى، والدعاية ستبقى عقيمة. فرغم القرب من المغرب، وممتلكاتنا الموزعة في شمال إفريقيا، والملايين من أموالنا

المنتشرة هناك، وانتشار اللغة الإسبانية أكثر من باقي اللغات الأجنبية الأخرى، لم نتمكن من زيادة نفوذنا التجاري، في حين أن فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، وإيطاليا قد اكتسحوا في غضون سنوات قليلة تلك الأسواق"[66]. وأرجع هذا البيان، ضعف الرواج التجاري الذي يربط بين إسبانيا والمغرب، إلى عجز التسهيلات المتاحة عن تحقيق غزو الأسواق. وأورد مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بباقي القوى الأوربية الفاعلة في حوض البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا)، التي نجحت في رفع تعاملاتها التجارية مع المغرب، بفضل الترسانة القانونية المشجعة والتسهيلات المقدمة، هذا عكس إسبانيا[67]. لذا اعتبرت المراكز التجارية الإسبانية-المغربية، أن مفتاح تحقيق إسبانيا لاختراق تجاري في منطقة نفوذها في المغرب، يكمن في سن مجموعة من القوانين، ومنح التسهيلات اللازمة التي من شأنها أن تجعل الصناعة الإسبانية تستفيد من أسواق شمال المغرب. وقد بذلت هذه المراكز سنة 1907م، جهودا حثيثة من أجل إصلاح المادة 229 المنظمة للرسوم الجمركية، التي اعتبرتها غير دقيقة وغير مشجعة للسفن التي تتردد على حصون شمال المغرب[68].

وتكريسا للجهود الهادفة إلى تنمية المصالح الإسبانية في المغرب، أُنشئت "غرفة التجارة الإسبانية في طنجة"، بمبادرة من القنصل الإسباني في المدينة، "فرنسيسكو لوثانو مونوث" (Francisco Lozano Munoz)[69]. وكان لها دور بارز في انتعاش المصالح التجارية الإسبانية؛ إذ مباشرة بعد تأسيسها، بدأت حكومة إسبانيا تطالب المغرب بتسهيل المبادلات التجارية، وأجرأة العديد من بنود الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الجانبين، وخاصة تلك الموقعة عقب معركة تطاوين سنة 1860م، كما ألحت على مبدإ حماية مواطنيها، ومساعدة التجار الإسبان لتطوير مشاريعهم داخل المغرب. وقدمت غرفة التجارة الإسبانية في طنجة، عام 1898م، تقريرا إلى الحكومة عن حالة التجارة

الإسبانية ومستقبلها، وطالبت بتشكيل اتحاد من المنتجين الإسبان، للعمل في هذا الاتجاه، وجعل المغرب سوقا للإنتاج الإسباني[70].

وبعد إعلان الحماية على المغرب سنة 1912م، وضعت "الجمعية الملكية للجغرافيا"، سنة 1913، برنامجا لدراسة المنطقة، لتكون قادرة على احتضان القواعد اللازمة لاستغلال الساحل المتوسطي للمغرب، ووضع خطة عمل لتمدينه، بإنشاء المراكز التعليمية، واستقرار البعثات الكاثوليكية، على أساس أن زخم الحضارة يشكل الوسيلة الرئيسية لزيادة النفوذ الإسباني في المغرب. وفي نفس الوقت، أشارت تلك الجمعية إلى أنه يتعين القيام بمجموعة من الدراسات، التي من شأنها تقديم فحص دقيق لسواحل الريف وإجراء استكشاف جيولوجي ومعدني لجميع أنحاء المنطقة، ونشر البيانات والقواعد القانونية، والبنية الاجتماعية للقبائل التي تستوطن مجال النفوذ الاسباني، للوقوف على أهمية الموارد الطبيعية التي يزخر بها المغرب؛ في سبيل استغلال أفضل للموارد، وتنمية التجارة في تلك المناطق. وكانت الحاجة إلى تخطيط وتنظيم العمل بالمغرب، في مختلف الجوانب العلمية والجغرافية، تستوجب تشكيل لجنة مشتركة مع الأكاديمية الملكية للتاريخ. وفي هذا الإطار، قدم وزير الخارجية، في 1916م، مشروع اللجنة العلمية للتاريخ والجغرافيا للمغرب، إلا أنه نظرا لغياب استقرار المنطقة، بسبب اندلاع حرب الريف، كان من المستحيل تنفيذ تلك الدراسات[71].

وبذلك، تكون مدريد قد وظفت كل إمكانياتها في سبيل التغلغل الاستعماري في المغرب، وكانت الجمعيات التجارية والاقتصادية، بصفة عامة، التي مثلت مصالح البورجوازية الإسبانية، من أبرز قنوات الضغط على الحكومة الاسبانية. والتي ركزت –في نداءاتها وتوصياتها– على استغلال الموقع المتميز لثغري سبتة ومليلية، في عملية التسرب

الاقتصادي إلى شمال المغرب[72]. فعملت الأفريقانية والمغربانية معا على تسريب النفوذ التجاري الإسباني إلى الساحل الشمالي للمغرب.

مجمل القول، أنّ السلطات الإسبانية عملت على تجريب كل الآليات التي من شأنها رفع تعاملها التجاري، وإن كانت أحيانا متناقضة. فهي في الآن نفسه تدعو إلى الاختراق السلمي، وتتدخّل –في المقابل- عسكريا للسيطرة على مجموعة من المناطق. فلا غرابة إن كانت الإديولوجيا الاستعمارية الإسبانية تتسم بالضبابية وعدم الوضوح، عكس الإمبريالية الفرنسية والبريطانية، التي كانت مدفوعة بتحولات اقتصادية، ومصاحبة بنضج إديولوجي وسياسي، عكس إسبانيا.

---

[1]- نقصد هنا بالريف، المنطقة الشمالية للمغرب، الممتدة ما بين مصب نهر ملوية شرقا إلى مدينة طنجة غربا.

[2] - Aziza BENNANI, "El africanismo marroquista de la España del siglo XIXe". En: **Actas del II coloquio hispano-marroquí de ciencias históricas**: "**Historia**, **ciencia y sociedad**". Celebrado en Granada, 6-10 Noviembre de 1989, eds. de la Agencia Española de Cooperación Internacional, Madrid 1992, p.73.

[3] - Eloy MARTÍN CORRALES, "Intereses catalanes en la expansión colonial española en el Norte de África (1860-1912)". En: **Ciencia y memoria de África**. **Actas de las III Jornadas sobre "Expediciones científicas y africanismo español (1898-1998)"**. Dirección de Alejandro

R. Díez Torre, Eds. Universidad de Alcalá de Henares, Madrid 2002, p. 96.

[4] - Tomas GARCÍA FIGUERAS, **La acción africana de España en torno al 98 (1860-1912) (De la paz de Uadras (1860) al tratado de Paris (1898))**. Publicación de Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto de Estudios Africanos, Madrid 1966, t. 1, p. 189.

[5] - Eloy MARTÍN CORRALES, "El nacionalismo catalán y la expansión colonial española en Marruecos : de la guerra de África a la entrada en vigor del protectorado (1860-1912)". En: **Marruecos y el colonialismo español (1859-1912) de la guerra de África a la «penetración pacífica »**. Eds. Bellaterra, Barcelona 2002, p. 95.

[6] - José Luis VILLANOVA VALERO, "La Sociedad Geográfica de Madrid y el colonialismo español en Marruecos (1876-1956)". **Documents d'analisi geográfica**, nº 34, publicación de la Universitat Autónoma de Barcelona, Eds. Bellaterra, 1999, p. 168.

[7] - M. CORRALES, "Intereses catalanes, *op. cit.,* p. 95.

[8] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, pp. 190-191.

[9] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 108

[10] - Joaquín Costa y Martínez (1846- 1911)، حاصل على دكتوراه في القانون سنة 1874، وأخرى في الآداب سنة 1875م، من جامعة مدريد، واشتغل أستاذا مساعدا في

جامعة مدريد Universidad Complutense de Madrid . وقد اهتم في محاضراته ومقالاته، بتناول جوانب كثيرة من المجتمع الإسباني، المتأثر بصدمة الهزيمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وخسارة إسبانيا مستعمراتها في أمريكا اللاتنية والفلبين؛ مما حفزه على مهاجمة النظام القائم، والسعي إلى التغيير، وأضحي بذلك من أكبر متزعمي الحركة الفكرية الاسبانية خلال ق 19، المعروفة ب Regeneracionismo . وشارك في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الأفريقانية، حول تحديد الرؤية للتجارة الإسبانية (1882)، كما شارك في تأسيس الجمعية الافريقانية الاستعمارية la Sociedad de Africanistas y Colonistas، والإشراف على مجلة (la Revista de Geografía Colonial في الفترة الممتدة بين (1885–1887).

[11] - Joan NOGUÉ y José Luis VILLANOVA VALERO, **España en Marruecos (1912–1956)**. Editorial Milenio, Lleida 1999, pp. 162-163.

[12]- لمزيد من التفاصيل يُنظر:

Congreso Español de Africanistas (1º. 1892–1893. Granada): Actas y memorias del primer Congreso Español de Africanistas celebrado en Granada. Publicación de Tip. Hospital de Santa Ana, Granada 1894.

[13] - M. CORRALES, "El nacionalismo catalán, *op. cit.,* p. p. 175.

[14]- Claudio López Bru (1853-1925)، رجل أعمال كطالوني، ولد في كومياس (كانتابريا) ونشأ في برشلونة، نال شهادة الإجازة في القانون من جامعة برشلونة. ورث عن والده لقب الماركيز وثروة كبيرة، فأصبح رئيس مجموعة الشركات التي ورثها Compañía Trasatlántica Española, la Compañía General de Tabacos de Filipinas, los Ferrocarriles del Norte، وقد أسس صحيفة

EL UNIVERSO التي أولت اهتماما للعمل الاجتماعي الكاثوليكي، من خلال توفير السكن والتعليم والرعاية الصحية.

[15]– ولد في برشلونة في يوليوز 1847م، تلقى تكوينا بحريا، وقاد عدة رحلات بحرية في اتجاه المستعمرات الاسبانية في أمريكا اللاتينية، وخاصة نحو كوبا. وبعد تأسيس الجمعية الجغرافية لمدريد، في عام 1876، من أجل إحياء السياسة الاستعمارية الإسبانية، أصبح ممثلها في برشلونة. وفي منتصف عام 1877، أسس بمعية زميله Esteban Amengual المجلة البحرية (Revista Marítima). وبعد محاولات عديدة غدا أستاذا مساعدا في المدرسة البحرية ببرشلونة (La Escuela Provincial de Nàutica). وقد أهله تكوينه البحري، لأن يكون ملما بعلاقات إسبانيا بمستعمراتها، وانخرط في النقاش الفكري الذي كانت تعج به العاصمة الكطلونية، حول جدوى التركيز فقط على المستعمرات القديمة، وأهمية تحول الوجهة نحو الساحل الإفريقي.

[16] - M. CORRALES, "El nacionalismo catalán, *op. cit.,* p. 173.

[17] - M. CORRALES, "Intereses catalanes, *op. cit.,* pp. 102-103.

[18] - G. FIGUERAS, *La acción africana,* op. cit., t. 1, p. 190.

[19] - *Ibid.* p. 190.

[20] - M. CORRALES, "Intereses catalanes, *op. cit.,* pp. 102-103.

[21]– أنشئت سنة 1876م، كانت من بين أولى الجمعيات الإسبانية المهتمة بالمسألة الاستعمارية. لمزيد من التفاصيل، يُراجع:

José Luis VILLANOVA VALERO, "La Real Sociedad Geográfica y la Conferencia de Algeciras". En: **La Conferencia de Algeciras en 1906**: **Un banquete colonial**. Dirección de José Antonio GONZÁLEZ

ALCANTUD; E. MARTÍN CORRALES, Eds. Bellaterra, Barcelona 2007, p. 185.

[22] - José Luis VILLANOVA VALERO, "La acción colonial española en el norte de Marruecos y la Sociedad Geográfica de Madrid". En: **Ciencia y memoria de África**: **Actas de las III Jornadas sobre "Expediciones científicas y africanismo español, 1898-1998"**. Dirección de Alejandro R. Díez Torre, eds. de la Universidad de Alcalá de Henares, Madrid 2002, p. 87.

[23] - Joaquín COSTA, **Los intereses de España y Marruecos son armónicos**: **discurso pronunciado por Joaquín Costa**. **en el meeting celebrado en el Teatro de la Alhambra el día 30 de marzo de 1884**. Imp. de España en África, Madrid- Barcelona 1906, pp. 06-07.

[24] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 191

[25] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La Real Sociedad Geográfica, *op. cit.,* p. 189.

[26] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 147.

[27] - *Ibid.* p. 191.

[28] - *Ibid.* p. 191.

[29] - أورده:

Ibid. pp. 190-191.

[30] - *Ibid.* p. 191.

[31] - نقلا عن:

J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 207

[32] - J. COSTA, *op. cit.,* p. 30.

[33] - وقد نجد أيضا صدى هذه القضية في الوثائق المخزنية، التي تؤكد الأسباب نفسها، وهذا ما توضحه هذه الرسالة الموجهة من السلطان الحسن الأول إلى ممثل المخزن في الريف الشرقي، المرابط محمد أحضري، بتاريخ 17 ربيع النبوي عام 1297هـ/ 28 فبراير 1880م. ونصها:

"وبعد، فقد وصلنا كتابك أخبرت فيه أن خديمنا القائد المختار الغم الكلعي، بعث خيلا لأناس من مزوجة، فقبض على البعض منهم، وأخذ لهم جميع متاعهم، وفر البعض لمليلية بعد أن وقع بينهم البارود، ومات رجل وفرس، وإن أولئك الفارين لمليلية صحبوا معهم عيالهم، وقبلهم الصبنيول، وإنك أخبرت أن سبعة أناس من كلعية سافروا لمدريد، قصد الدخول في الحماية فرارا من ظلم عاملهم المختار، لكونه صار يترامى على ضعفائهم ويسجنهم، وترك رؤوس الفتنة والفساد ببني سيدر إلى أن أفضى الأمر إلى فرار المسلمين للاحتماء بالنصارى من تعديه وجوره، وطلبت من جانبنا العزيز أن نكتب لعمنا مولاي الأمين بكفه عن ذلك، ويأمره أن يسير مع إيالته بسيرة حسنة سدا للذريعة (...)". أوردها:

Abdelmajid BENJELLOUN, **Fragments d'histoire du Rif oriental et notamment des Beni Said dans la deuxième moitié du XIXe siècle (d'après les documents de Hassan Ouchen)**. Impr. Al Maarif al jadida, Rabat 1995, p. 390.

[34] - J. COSTA, *op. cit.,* p. 07.

[35] - نقلا عن:

J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 207.

[36] - A. BENNANI, *op. cit.*, p. 77.

[37] - Marie Claude LECUYER, Carlos SERRANO, **La guerre d'Afrique et ses répercussions en Espagne** : **idéologie et colonialisme en Espagne** (**1859-1904**). Publications de l'Université de Rouen, Presses Universitaires de France, Paris 1976, p. 236.

[38] - J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 207.

[39] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La Sociedad Geográfica, *op. cit.,* p. 169 .

[40]- عبد الرحيم برادة، برادة عبد الرحيم، إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية (1931-1956). أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2007، ج. 2 ، ص. 58.

[41] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La acción colonial, *op. cit.,* p. 83.

[42] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 190.

[43] - *Ibid.* p. 191.

[44] - A. BENNANI, *op. cit.*, p. 73

[45] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La Sociedad Geográfica, *op. cit.,* p. 168

[46] -A. BENNANI, *op. cit.*, p. 77

[47] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La Sociedad Geográfica, *op. cit.,* p. 171

[48]- أحمد مهدرها، "العلاقات المغربية الإسبانية بين ضرورة الماضي واستشراف المستقبل". مجلة أمل، ع. 28-29، 2003، ص. 200-201.

[49] Luis Tur I Palau (1861-1944) سياسي وعسكري إسباني، بدأ حياته كضابط برتبة مقدم في سلاح المدفعية، انتمى إلى الحزب المحافظين، وأصبح على رأس "الجمعية الملكية للجغرافية".

[50] - J. L. VILLANOVA VALERO, "La Real Sociedad Geográfica, *op. cit.,* p. 191.

[51] - J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 209

[52] - Mohamed OUNIA, **Les Boqqouia** : **contribution à l'étude de l'histoire sociale du Rif précolonial** (**1860 – 1912**). Thèse de doctorat en histoire d'Outre-Mer, Université de Provence Aix- Marseille 1 Centre d'Aix, Année 1994, p. 304. (Inédit).

[53] - Eduardo Saavedra y Moragas ولد سنة 1829 بطرغونا Tarragona، وتوفي بمدريد سنة 1912، تلقى تكوينا في كلية الحقوق، ثم تحول إلى مدرسة مهندسي الطرق التي تخرج منها سنة 1851، وكان أيضا عالم آثار. وحصل على عضوية في الأكاديمية الملكية للتاريخ، والأكاديمية الملكية للعلوم، ومؤسس ورئيس الجمعية الملكية للجغرافية (Real Sociedad Geográfica) سنة 1876.

[54] - **Los centros comerciales Hispano-Marroquíes y el problema de Marruecos**: **La elocuencia de un inventario** (**de 1904 a 1921**). Imp. España en África, Madrid 1922, p. 4.

[55] - Victoriano DARIAS DE LAS HERAS, "El africanismo español y la labor comunicadora del Instituto de Estudios Africanos". **Revista Latina de Comunicación Social**, nº 46, Año v, enero 2002.

http://www.ull.es/publicaciones/latina/2002/latina46enero/4601darias.htm

[56]- عبد الرحيم برادة، م. س، ج. 1، ص. 103.

[57] - M. CORRALES, "Intereses catalanes, *op. cit.,* p. 95.

[58] - J. COSTA, *op. cit.,* p. 06

[59] - *Anuario*-**Guía oficial de Marruecos**: **Zona española** (**Comercio y turismo**). Anuario dirigido por Manuel L. Ortega, Eds. Ibero-Americana, Madrid 1924, p. 237.

[60] - *Ibid*, p. 233.

[61]- Juan Pérez Caballero y Ferrer (ولد بمدريد 1861 – توفي في سان سباستيان 1951). ديبلوماسي وسياسي إسباني، كان سيناتور الباسيتي (Albacete) في عام 1905، وأصبح سيناتورا مدى الحياة في عام 1916. وكان وزير مكلفا بمهمة بين 1 و 6 يوليو 1906م، في حكومة Segismundo Moret، ليعود في وقت لاحق ليحتل المنصب الوزاري نفسه ما بين 30 نوفمبر 1906 و 25 يناير 1907 في الحكومات المتعاقبة التي ترأسها موريه (Moret)، وأنطونيو أغيلار (Antonio Aguilar)، وكوريا (Correa). وأخيرا، أصبح ما بين 21 أكتوبر 1909 و 9 فبراير 1910م، وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة لموريه (Moret)، ومثل بلاده في مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)، كما شغل أيضا سفيرا لبلاده في بروكسيل وروما وباريس.

[62]- José Roig y Bergadá تخرج من جامعة برشلونة في تخصص القانون التجاري، انتمى إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي، وانتخب عن مقاطعة "دي سانت فيليو يوبريغات" في الانتخابات العامة لأعوام 1898 و 1901 و 1905. وكان أيضا رئيس بلدية برشلونة، بين فبراير وديسمبر 1910. وعقب الأزمة الناجمة عن الإضراب العام عام 1917، أصبح عضوا في اللجنة التي شكلت لصياغة النظام الأساسي للحكم الذاتي لكاطالونيا. وفي 9 نوفمبر 1918، عين وزيرا للعدل، غير أنه استقال من منصبه في 5 ديسمبر من نفس السنة، متتسببا في أزمة الحكم.

ومع ذلك، تم تعيينه في عام 1926 عضوا بمجلس الشيوخ مدى الحياة، كما شغل عميد نقابة المحامين في برشلونة ما بين 1935 و 1936.

[63] - *Anónimo,* **Actuación de los Centros Comerciales Hispano-Marroquíes con respecto a la política económica de España en África y leyes indispensables para que los sacrificios del país no resulten estériles**. *Publicación de Centros comerciales Hispano-Marroquíes, Impr. España en África, Barcelona 1915,* p. 5.

[64] - *Ibid*, p. 4.

[65] - J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 211.

[66] - *Los centros comerciales Hispano-Marroquíes*, *op. cit.,* p. 4.

[67] - **Actuación de los Centros Comerciales Hispano-Marroquíes con respecto a la política económica de España en África y leyes indispensables para que los sacrificios del país no resulten estériles**. Publicación de Centros comerciales Hispano-Marroquíes, Impr. España en África, Barcelona 1915, pp. 11-12.

[68] - *Ibid*, p. 06.

[69] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 191.

[70] - G. FIGUERAS, *La acción africana*, *op. cit.,* t. 1, p. 191.

[71] - J. NOGUÉ y J. L. VILLANOVA, *op. cit.*, p. 199.

[72]- عبد الرحيم برادة، م. س، ج. 2، ص. 179- 180.